الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

جامعة 8ماي1945–قالمة

كلية العلوم الاقتصاديـة والتجاريـة وعلوم التسيير

تنظم الملتقى الوطني حول:

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول

يومي: 25و26 افريل2017

محور المشاركة:التدابير والإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها ، وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي غلى الاقتصاد المتنوع.

عنوان المداخلة:ترقية المنتج الوطني مدخل استراتيجي لتنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول.

إعداد:

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة
شاهد إلياس	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
دفرورعبد النعيم	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

ترقية المنتج الوطني مدخل استراتيجي لتنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول

د/ شاهد إلياس جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

د/ عبد النعيم دفرور جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

الملخص:

أدرك الاقتصاديون أن الصادراتغيرالنفطية تساهم إيجابافيالناتجالمحليالإجمالي، وزيادة مساهمة هذه الصادرات مرتبطة بصورةوثيقةبمدىنجاعةالسياساتالموجهةلترقيتهاوتنشيطها،وبقدرةهذهالسياساتعلىضمانالاحتفاظبالأسواقالحاليةللصادراتغيرالنفطية وفتحأسواقجديدة،إضافةإلىرفعجودتهاوتقليلتكلفتهالزيادةقدراتهاالتنافسيةفيالأسواقالخارجيةفيظلزيادةالمنافسةفيالأسواقالعالمية، بالنسبة للجزائر، تعتبرزيادةالصادراتغيرالنفطيةخياراستراتيجيالتنويعمصادرالدخلولمواجهةالانعكاساتالسلبيةلصادرات النفطفيالأسواقالعالمية، وانطلاقا من هذا الدافع، جاءت هذه الورقة كمحاولة لإيجاد سبيل أو مخرج للتنويع الاقتصادي في الجزائر و تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، من خلال التركيز على التجارة الخارجية عليه و كذا أهم العراقيل التي تواجه الصادرات الجزائرية وترقية المنتجات الوطنية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، المحروقات، ترقية الصادرات، المنتج الوطني.

Abstract :

Economists realize that non-oil exports positively contribute to GDP, and increase the contribution of these exports closely linked with the extent of the efficiency-oriented policies of the upgraded and revitalized, and the ability of these policies to ensure the retention markets for the current non-oil exports and opening new markets, in addition to raising the quality of and reduce the cost to increase the capabilities of external competitiveness in the markets in light of increased competition in global markets , For Algeria, increasing exports of non-oil is considered a strategic choice to diversify sources of income and to counter the negative repercussions for oil exports in the world markets, This paper was an attempt to find a way or a way out of economic diversification in Algeria and promote economic growth in the country, by focusing on foreign trade him and as well as the most important obstacles facing the Algerian exports and promotion of national products to promote exports outside the hydrocarbon sector.

Keywords: exports, hydrocarbons, upgrade exports, the national product.

مقدمة:

يعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية استراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقراروالاستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الإختلال الهيكلي لها، أصبح من الحتم اللازم وضغط الضرورة بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية، زراعية)، وهو ما اصطلح عليه باسم ترقية الصادرات خارج المحروقات.

وذلك من خلال الاعتماد على رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسة الإقتصادية الجزائرية التي تعاني من اختلالات هيكلية تجسدت في ظاهرة الاغتراب التصديري رغم إمتلاكها مؤهلات التفوق، ومقومات التميز، ودعائم النجاح لغزو الأسواق الدولية، حيث مازالت بعيدة عن مقتضيات التنافسية الدولية

إلى جانب ذلك، تعمل الجزائر حاليا على تعزيز موقعها في التجارة الدولية، و هذا يجعلها مجبرة على ترقية مؤسساتها و التحول إلى اقتصاد منتج و مصنع و خلق منتجات تنافسية، من خلال الاهتمام بالقطاعات ذات الميزة النسبية. هذا التحدي يفرض على الجزائر اتخاذ تدابير و إجراءات لتحفيز التصدير و إزاحة العراقيل التي تعترضه، و كذا توفير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية وتحقيق فائض يؤمن التأثيرات السلبية للتقلبات والأزمات الإقتصادية، و زيادة نمو الصادرات غير النفطية بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، و هذا الأمر يستلزم إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

على ضوء هذه التحديات، يتبادر إلى الأذهان التساؤل الرئيس الآتي: **ماهي الاستراتيجية المناسبة لترقية المنتج الوطني؟ وما مدى مساهمة المنتجات الوطنية في ترقية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري؟**

تنجر عن هذا التساؤل أسئلة مهمة أخرى مثل:

– ما هو تأثير الصادرات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر؟

– ماهي مكانة المنتجات الوطنية ضمن الخارطة التصديرية؟

– ماهي آليات ترقية المنتج الوطني؟

أولا: مخاطر الاعتماد على الصادرات النفطية

أصبح تحليل العرض و الطلب الدولي على النفط أمرا بالغ الأهمية. لأن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية. و يؤدي الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة بشكل دوري إلى انخفاض أسعار النفط، ومن ثم تراجع عائدات صادراته بالنسبة للدول المصدرة له. و بأن الجزائر تعتمد شبه كليا على صادرات النفط في جلب العملة الصعبة لغرض استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، أصبح الأمر في غاية الخطورة، في حالة تدهور عوائد هذه الصادرات. و عليه يمكن القول أنه أصبح يترتب على الجزائر

جملة من المخاطر، تفرض عليها إعادة التفكير في تركيبة صادراتها و محاولة تنويعها و إنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة و التنافسية. يمكن تلخيص هذه المخاطر في العناصر الآتية:

1- مخاطر تقلبات الأسعار و إنخفاض المردودية:

يؤدي الإعتماد على مداخيل الصادرات النفطية إلى تذبذب المداخيل من العملة الصعبة اللازمة لإستيراد المواد الإستهلاكية و وسائل وعوامل الإنتاج. هذا التذبذب قد يرجع في أحد جوانبه إلى عوامل الأسعار، أين يتولد خطر كبير يؤثر سلبا على الإقتصادات المعتمدة على صادرات النفط. و بتحليل سعر الصرف الخام، نجد أنه يتضمن عوامل عديدة منها الطلب العالمي على النفط و موقف دول الأوبك و احتياجات التنمية في الدول النفطية، إضافة إلى التضخم العالمي و أسعار الطاقة البديلة للنفط. و عوامل أخرى بديلة تقنية و إقتصادية و سياسية غير أن أهم محددات سعر النفط هي الطلب العالمي و سياسة الإنتاج و أسعار بدائل النفط[1].

من جهة أخرى تتميز صناعة النفط بتكاليفها المتزايدة. حيث تتزايد التكاليف الإضافية أو الحدية في الأجل الطويل لكل برميل إضافي مع تزايد إستخراج النفط. ذلك لأن النفط يندفع طبيعيا في البداية إلى السطح نتيجة الغازات، ثم تأتي المرحلة المتقدمة من الإستخراج التي تتطلب إستخدام وسائل صناعية للضغط و رفع الزيت إلى السطح. و هذا يعني أن الشركة المستغلة ستتحمل تكاليف إضافية، و بالتالي سينخفض هامش الربح المحقق في ظل عدم القدرة على تحديد سعر برميل النفط و خضوع ذلك للعوامل الخارجية[2].

2- مخاطر فقدان الإستقلال الإقتصادي للدولة:

ترتبط سيادة الدولة على مواردها الإقتصادية و حريتها في إستغلالها بأفضل السبل و السياسات، بإرادة الدولة و بالدعم السياسي الذي تتلقاه من الداخل و من الخارج. فبالنسبة للإقتصاد الجزائري الذي يسوده الطابع الإستخراجي، يفرض على الدولة أن يكون لها دورا حاسما في و ضع و تنفيذ سياسات إستغلال الموارد المنجمية و بيعها و تصديرها. و كذا رسم سياسات البحث و التنقيب و الإنتاج و صيانة و تطوير الأصول، و تحديد حجم الإنتاج و أسعار الصادرات. و كذا فرض الضرائب على الإنتاج و التصدير[3]. لكن للأسف مازالت الجزائر خاضعة لتبعة الدول المتقدمة المسيطرة على إنتاج و تسعير الزيت الخام. و تعتمد على إنفاق جزء كبير من عائدات النفط على إستيراد السلع و الخدمات من الدول المتقدمة المستوردة للنفط، فأسعار هذه السلع و الخدمات تعرف إرتفاعا بسبب التضخم النقدي. في حين أن الجزائر تعتمد على سلعة واحدة لا تتحكم في سعرها في الساحة الدولية.

3- مخاطر نضوب المخزون النفطي وإرتفاع تكاليف الإنتاج:

يتم إنتاج النفط لغرض الإستهلاك المحلي أو لغرض تصديره، فالإنتاج بهدف الإستهلاك المحلي مقترن بحجم و حركية القطاع غير النفطي، و بمعدل إنتاجية الطاقة، أي الكميات المستهلكة من النفط الخام لإنتاج وحدة نقدية من القطاع غير النفطي. أما الإنتاج بهدف التصدير، فهو خاضع لقرارات معقدة بسبب عوامل داخلية و خارجية و تقنية. فالعوامل

التقنية الخاصة بإستخراج النفط تتمثل في العلاقة بين نسبة الإستخراج و عدد سنوات إستمرار الإنتاج. و ترتبط هذه النسبة بمضاعفين هما مضاعف قدرة الإستيعاب للإقتصاد و مضاعف السعر، هذا الأخير الذي يؤثر على مستويات الإنتاج. و بما أن إنتاج النفط الخام عامل مهم جدا في الهيكل البنيوي لقطاع النفط، فهو يؤثر مباشرة على إحتياطات النفط. فضلا عن كون الإحتياطات النفطية تتأثر بالسياسات التخطيطية في الدول النفطية[4].

إن إستخراج النفط بإستمرار يؤدي إلى نضوبه، كما أن عمليات التنقيب على النفط بهدف تعزيز إحتياطي النفط لا تكلل بالنجاح دوما. و هذا يتطلب مبالغ ضخمة و تعبئة رؤوس أموال طائلة من أجل تعويض برميل واحد إذا أريد الحفاظ على نفس المستوى من الإحتياطي النفطي.

4- مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية:

تتمثل المصادر البديلة للطاقة النفطية في الطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية و الجرفية و طاقة الأمواج، و المد و الجزر و الزيت الثقيل و رمال القطران و الوقود الصناعي. و هي جميعها مصادر طاقة نظيفة و صديقة للبيئة. لكن بعد ظهور أزمة الطاقة في الدول الغربية، التي أثرت على الموارد المالية للدول و على أسواق المركبات و بدائلها و على إستهلاك الطاقة و تكاليف المنتجات الصناعية و الزراعية و الخدمية المعتمدة على النفط كوقود، سرعان ما برزت تحولات تكنولوجية أسهمت في إنتاج بدائل غير نفطية لمصادر الطاقة مثل الطاقة الشمسية، و كذا زيادة إحلال الغاز و الفحم و المصادر النووية محل النفط الخام[5]. فهذه المزايا التي تتضمنها المصادر البديلة للنفط قد تكون حافزا و سببا بارزا في العزوف عن الصادرات غير النفطية.

ثانيا: القطاع التصديري في الجزائر:

القطاع التصديري في الجزائر يتمثل في صنفين مهمين الصادرات الممثلة في المحروقات ومشتقاتها والصنف الثاني خارج المحروقات وحسب طبيعة معالجة الموضوع فإننا نركز على الصادرات خارج المحروقات، ويمكن لمس مختلف جوانب تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال ما يلي:

1. **تشخيص تطورات هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(1990-2015)**: على الرغممن الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلا إنها باءت بالفشل الذريع ولم تكلل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (01) يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2015) الوحدة/مليار دولار

البيان / السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	10865	96.11	439	3.88	11304	100
1991	11726	96.90	375	3.10	12101	100

1992	10388	95.85	449	4.14	10837	100
1993	9612	95.25	479	4.74	10091	100
1994	8053	96.56	287	3.44	8340	100
1995	9731	95.02	509	4.97	10240	100
1996	12494	93.41	881	6.58	13375	100
1997	13378	96.32	511	3.67	13889	100
1998	9855	96 .49	358	3.50	10213	100
1999	12084	96.50	438	3.49	12522	100
2000	21419	97.22	612	2.77	22031	100
2001	18484	96.61	648	3.38	19132	100
2002	18091	96.10	734	3.90	18825	100
2003	23939	97.26	673	2.73	24612	100
2004	21302	96.56	781	2.43	32083	100
2005	45094	98.02	907	1.97	46001	100
2006	53429	97.83	1184	2.16	54613	100
2007	58206	97.79	1312	2.20	59518	100
2008	79298	97.50	1940	2.50	81238	100
2009	44124	97.60	107	2.40	45194	100
2010	55527	97.32	1526	2.67	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.80	73489	100
2012	69804	97.13	2062	2.86	71866	100
2013	63752	96.67	2165	3.32	65917	100
2014	60304	95.55	2810	4.45	63114	100
2015	35724	94.54	2063	5.46	37787	100

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإحصاء والإعلامONS.

نلاحظ من الجدول أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2015 قد تضاعف، حيث انتقل من 11304مليون دولار عام 1990 إلى 81238 مليون دولار عام 2008 وإلى63114 مليون دولار سنة 2014، أي بارتفاع قدره 55.84%، وهذه النتيجة تعطي أملا كبيرا بيد أنه سرعان ما يتلاشى إذا قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور إذ لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ ويسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادراتبـ 37%، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية نجد أن الصادرات الجزائرية تتكون أساسا من المحروقات (1986: 97.7%؛ 1995: 96.2%؛ 2008: 97.5%) بينما المنتجات من غير المحروقات لا تشكل إلاّ (1986: 2.3%؛ 1995: 4.97%؛ 2007: 2.2%) على التوالي، ومن حيث القيمة بلغت 166 مليون دولار عام 1986، و509 مليون دولار عام 1995، و1312 مليون دولار عام 2007 لترتفع سنة 2014 إلى 2810 مليون دولار. وتعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط في حدود نسبة 7.

%من إجمالي الصادرات الوطنية (881مليون دولار)، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع[6]. وكما يلاحظ فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ سنة 2000 إلى غاية 2008، ما عدا التراجع الذي عرفته عام 2003 (- 0.8%) والذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع غزو العراق أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل سوناكوم إلى وقف صادراتها هناك[7]، وفي الإطار ذاته فإنّ انخفاض صادرات الجزائر خارج المحروقات لعام 2009، ناجم عن عدة عوامل بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية، فضلا عن حظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة، ناهيك عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية[8].

ومنه نستنتج ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية، الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات التي تعاني من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية الناضبة وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للإختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، ويربالكثير من الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الجزائري كذلك مسألة قصور تنافسية الاقتصادي الجزائري إلى ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات. وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات في البورصات العالمية من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى[9].

2. **التركيبة السلعية لهيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة(2005–2014)**: ويعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود مت السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، ويعبر المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، وإما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي علا إذا كانت لهده السلعة خاصيات معينة، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع. وكما هو معروف أن التوزيع والتركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(2) التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال (2010–2014)

الوحدة:مليون/دولار

البيان	2010		2011		2012		2013		2014	
السنوات	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%

المواد الغذائية	305	18.83	355	17.21	315	15.27	402	18.656	323	11.49
مواد خام	165	10.19	161	7.80	168	8.14	109	5.03	110	3.91
نصف مصنعة	1089	67.26	1496	72.55	1427	74.05	1458	67.43	2350	83.62
مواد التجهيز الزراعية	0 0	00	0 0	00	1	0. 04	0 0	00	2	0. 07
مواد التجهيز الصناعية	27	1.66	35	1.69	32	1.55	28	1.29	15	0.53
السلع الاستهلاكية الغير غذائية	33	2.03	15	0.72	19	0.92	17	0.78	10	0.35

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء والإعلامONS.

نلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة لا تتعدي 5 % ، وهذا راجع لسيطرت صادرات المحروقات بنسب لا تقل عن 95% عبر مختلف السنوات، هذا ما يوضح ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات وانحصارها في حصة ضئيلة جدا، ولعل ما يزيد الأمر خطورة كون هذه الصادرات تنحصر في مجموعة محدودة من المنتجات، حيث تتكون الصادرات من نفس التركيبة لعدة سنوات، وتتصدر المنتجات نصف مصنعة المرتبة الأولى حيث ارتفع قيمتها من 1089مليون دولار سنة 2010 إلى1427م/د سنة 2012 لترتفع إلى 2350 م/د سنة 2014، ثم تأتي المواد الغذائية ثانيا حيث سجلت ارتفاعا هي الأخرى من 305 م/د سنة 2010 إلى 402 م/د سنة 2013 لتنخفض سنة 2014 إلى 323 م/د، إضافة إلى تسجيل تذبذبات في المنتجات الخامة حيث انخفضت من 165 م/د سنة 2010 إلى 110 م/د سنة 2014، وكذلك المواد الاستهلاك الغير الغذائية سجلت تراجع من 33 م/د سنة 2010 إلى 10 م/د سنة 2014.من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه النسب ما هي إلا دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومة الجزائرية في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود والمتمثل في جعل هيكلة الصادرات متنوعة وفك ارتباطها الوثيق بقطاعالمحروقات[10]، وبالتالي خلق اقتصاد متوازن ومتنوع في موارده.

ثالثا: العقبات التي تعترض الصادرات غير النفطية:

1- **العقبات المرتبة بالطلب الخارجي:** تمثل ظروف الطلب العالمي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على الصادرات الجزائرية غير النفطية، نوضحها كالآتي:

أ/ **القيود الحمائية** : يتمثل مفهوم الحماية في كافة صور تدخل الدولة في جهاز الأسعار، نتيجة تطبيقها القيود الحمائية بنوعيها التعريفية و غير التعريفية، لتقييد تدفق صادرات الدول الأخرى من السلع التي تنافس الإنتاج المحلي[11].

تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية العديد من القيود المفروضة على التجارة الدولية. و التي لها تأثير على تنافسية الصادرات الصناعية و الزراعية، خاصة ذلك الجزء من الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية، أي حماية غير تعريفية والتيأصبحت تهددالصادراتخاصةفيظلالإستخداممالمتناميوالمتسارعلمثلهذهالقيودمنقبلالشركاءالتجاريين الرئيسيينللجزائر.فقد حددتهذهالدول شروط ومعاييرفنيةملزمةللمنتجاتالتيتدخلأراضيهاتتعلقبالمعاييرالبيئيةوالتدابيرالصحيةوالصحةالنباتية.وعلىالرغممنفائدتهافيحمايةالبيئةوا لإنسانوالحيوانوالنبات،إلاأنهذهالدولأصبحتتستخدمهذهالقيود كأداةللحمايةالتجاريةلمنتجاتهاوأسواقهاالمحلية،مماشكلنوعاجديدامنالعوائقفيوجهالصادرات الزراعيةوالصناعية.

رغمالأهميةالبالغةللمواصفاتالدوليةالقياسية،المتعلقةبالمتطلباتالبيئيةللمؤسساتالإنتاجيةالتيتمارسنشاطالتصديرلتسهيلدخولمنتجاتها اللأسواقالأوربيةخصوصا،نجدأنالمؤسساتالجزائريةمازالتمتأخرة جدا فيالحصولعلىالشهادةالخاصةبالإدارةالبيئيةISO1400 ، و هو نظاميهدفإلىالتوعيةبأهميةتطبيقالمتطلباتالبيئية.حيثنجدأنهناكمؤسسةوحيدةتحصلتعلىهذه الشهادةمنبين 132 مؤسسةمتحصلةعلىشهادةالمطابقة"ISO " فينوفمبر2004 .

وعلىالرغممنأنتطبيقالمتطلباتالبيئيةيؤدىإلىزيادةالتكاليففيالمدىالقصير،إلاأنهفيمقابل ذلكيؤدىإلىتطويرالتكنولوجياالمستخدمةورفعالكفاءةالإنتاجيةفيالمدىالقصير،أمافيالمدىالطويلتنتجعنهمكاسبإمكانيةدخولالمنتجإلىا لأسواقالخارجيةمعالإستمرار و المحافظةعلىالميزةالتنافسيةالتيإكتسبها.

ب/تحديات المنافسة الخارجية:

يرتبطتحريرالتجارةوخفضو إلغاءالقيودالجمركيةبإرتفاعدرجةالمنافسةالخارجية.فقدأصبحالمجالأوسعلتنافسالمنتجاتفيالسوقين المحليةوالخارجية.لذافإنالمنافسةالخارجيةتجعل الصادراتغيرالنفطية الجزائريةخاصةالصادراتالزراعية منها غيرمتكافئة مع المنتجاتالمماثلةلهافيتلكالدولفيما يتعلق بالجودة و السعر.

2- **العقبات المتعلقة بجانب عرض الصادرات غير النفطية:** تعاني الصادرات غير النفطية جملةمنالعقباتالمتعلقةبجانبالعرض. و التي ترتبطبارتفاعتكاليفالإنتاجالصناعيو إنخفاضمستوياتالجودةوالتبعيةالتكنولوجيةوالتسويقالدولي. و تتمثل هذه العقبات فيما يأتي:

أ/ **إرتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي:** يمثل إرتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي عقبة حقيقية أمام الصادرات الصناعية الجزائرية، و هذا نتيجة تشابك جملة من العوامل هي:

– **ضيق حجم السوق المحلية:**تنتج عدة عقبات عن إختلاف العلاقة بين حجم السوق المحلية و الحجم الأمثل المطلوب للوحدات الإنتاجية. حيث تجدالمشاريعالتنمويةالصناعيةالجديدةنفسها فيحلقةمفرغة،لأنإقامةمشروعصناعيجديدباستخدامتكنولوجياmتطورة،يتطلبحجما معينالمشروع،لكنهذاالحجملايتناسب

و إمكاناتالسوقالداخليةالمحدودة،الأمرالذييؤديإلىإقامةصناعاتصغيرة الحجم لاتسمحلهابالإستفادةمنوفراتالإنتاجالداخليةوالخارجية،ممايتسببفيإرتفاعتكاليفالإنتاجالصناعي،ومنثملاتتمكنالصادرات منمواجهةالمنافسةالخارجية. و هذا ما ينطبق على السوق الجزائرية المحدودة التيلاتحققطموحاتالمؤسساتالصناعية،لماتتميز بهمنضعفالقوةالشرائيةللمستهلكينتيجةإنخفاضمستوياتالدخل،ممايؤديإلىضعفإيراداتالبيعبسببصغرالكمياتالمطلوبة و إضطرارالمؤسساتللبيعبأسعاررخيصةنسبيا،وفيأحيانأخرىتكونالمنتجاتغيرملائمةلحاجاتالمستهلكين،لأنهالاتتمتعبمستوياتالجودةالمطلوبة،وحتىلوحققتهذهالمؤسساتفائضاللتصديرفإنهذهالسلعلاتلقىقبولافيالأسواقالخارجية.

– الطرق الفنية للإنتاج: تتطلبصناعةالتصديرطرقا فنية على درجة عالية من التقدمللإنتاج.وهذامايتطلب إستخدامأحجامكبيرةمنرؤوسالأموالومستوياتعاليةمنالفنالإنتاجي. و الملاحظ أن القطاع الإنتاجي في الجزائر يعاني من إنخفاض الإنتاجية التي تعود لأسباب مختلفة مؤثرة على الإنتاجية النوعية لأحد عناصر الإنتاج، و من ثم إنخفاض الإنتاجية الإجمالية.

بشكلعامفإنإرتفاعالتكاليفالإنتاجيةالإستثمارية،يؤديإلىإحجامالمستثمرينعنالتوسعفيالصناعاتالتصديرية.و يؤديإرتفاعالتكاليفنتيجة إرتفاعمدخلاتالإنتاجالمستوردةفيالإنتاجالتصديريإلىإرتفاعالتكلفة.

ب/التبعية التكنولوجية: يتأتى المصدر الأساسي للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية من إستيراد الآلات و المعدات و المستلزمات، و هذا نظرا لضعف القاعدة التكنولوجية الجزائرية. و عادة ما تكون معدات و آلات الصناعة الجزائرية متخلفة جيلا أو جيلين عن تلك المستخدمة في الدول المتقدمة. إضافة إلى قيام القطاع الخاص بإستيراد معدات المصانع المستخدمة، أي إستيراد تكنولوجيا قديمة و معدات لا تحقق المواصفات القياسية للإنتاج.

ج/إنخفاض مستويات الجودة: إن أهم ما تتصف به المنتجات الجزائرية هو عدم مطابقتها لمعايير الجودة العالمية، و ذلك بسبب عدم تطبيق نظام الجودة الشاملة ISO 900و الذي أصبح شرطا ضروريا للتصدير بإتجاه الدول المتقدمة. فإنخفاض جودة المنتجات المصدرة يؤدي إلى تراجع نصيب المؤسسة من السوق التي تصدر إليها، أي نقص عدد الزبائن الذين يتحولون إلى إقتناء السلع البديلة. مع العلم أن عدد المؤسسات الجزائرية التي تطبق معايير الجودة الشاملة ضئيل جدا و كلها مؤسسات صناعية، فإنخفاض الوعي حول أهمية المواصفات القياسية العالمية أو المعايير الجزائرية المحددة من قبل الهيئة العامة للتوحيد القياسي و مراقبة الجودة، تعد من أكبر العقبات التي تعترض التصدير[12].

د/مشاكل التسويق الدولي:منالعقباتالتيتواجهالصادراتغيرالنفطية نجدنقصالخبرةالتسويقيةخاصة لدىالمصدرينالجدد. و هذا يؤدي إلىإنعدامالثقةفيإمكانيةإكتسابأسواقخارجية،وعدمالمعرفةالكاملةباحتياجاتالأسواقالعالميةوالسلعالمنافسةومعدلأسعارها.

لقد بينت دراسة[13] شملت 40 مؤسسة جزائرية متخصصة في عدة مجالات، منها الصناعة الغذائية و صيد الأسماك، و الطاقة و الكيمياء البلاستيك و صناعة الحديد، و مواد البناء و السيراميك و النسيج و الدباغة و صناعة الجلود، حول واقع و أهمية التسويق في المؤسسات المصدرة، فأتضح أن جميع المؤسسات التي شملتها الدراسة لا تدرك تماما الدور الفعال للتسويق. كما أن أغلب المؤسسات الجزائرية لا تنفق كثيرا على البحوث التسويقية الوطنية أو الدولية، و هذا لأنها تعتقد أن الإلمام بظروف السوق كاف لإتخاذ القرارات التسويقية.

من جهة أخرى أوضحت الدراسة إعتماد المؤسسات الجزائرية على المعارض الدولية و الخبرة للترويج و لتصريف منتجاتها و عقد صفقات مع الدول الأجنبية. و عدم إعتمادها على المفهوم الحديث للتسويق في مجال التصدير، و هذا ما أدى إلى تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية. إضافة إلى ذلك لا تهتم المؤسسات الجزائرية بإستخدام بحوث التسويق في حل مشاكلها، و هذا بسبب عدم إدراكها لأهمية التسويق في إتخاذ القرارات.

بصفةعامة،تعانيالمؤسساتالجزائريةمشاكلتسويقيةأبرزهاتبنيالمفهومالبيعيوتصريففائضالإنتاجدونإعطاءإهتمامكافلاحتياجاتالمستهلكوأذواقه،ويرجعهذالسببرئيسييتمثلفينقصالخبرةفيالأسواقالدولية،لأنهذهالمؤسساتلاتتعدبخبرتهاالتصديريةعشرةسنوات.

رابعا: إستراتيجية الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

من أجل ذلك قامت السلطات العمومية بوضع إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات كضرورة ملحة للإندماج الديناميكي في الإقتصاد العالمي، ومن أهم ما تمخض عن الإصلاحات المتصلة بالتجارة الخارجية([14]):

1- **الإطار القانوني**: تم سنة 1991 إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الإستثناءات الخاصة، مع إدماج الإنشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع إلتزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الإقتصادي مع نهاية الثمانينات من إقتصاد مخطط قائم على إحتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط إقتصاد السوق بات حتميا إنهاء إحتكار عمليات الإستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991؛

2- **الإطار التأميني والتمويلي**: تم إنشاء نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية وإستكشاف أسواق جديدة، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الأسواق الخارجية، وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين، على غرار برامج التمويل الإقليمية (برامج تمويل التجارة العربية البينية؛ برامج تمويل الصادرات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي). كما تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. وبلغة الأرقام، نستعرض قيمة الدعم الذي قدمته الدولة من خلال صندوق دعم وتنمية الصادرات، حيث إرتفع إلى حدود 641 مليون دينار لـ160 مصدّرا عام 2009، مقابل 419 مليون دينار لـ116 مصدرا سنة 2008؛

3- **الإطار المؤسساتي والتنظيمي:** وتتمثل الإجراءات الحكومية في إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX، والمركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE، والمركز الوطني للسجل التجاري CNRC، والجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين، وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1997 تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج والسهر على تطبيق هذا البرنامج. وفيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات فقد جاء الأمر 04/03 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسساتية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية ALGEX حيث تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية، كما تم إنشاء دار المصدّر مؤخرا للتكفل بإنشغالات المصدّرين وتمكينهم من تسهيلات. وبلغة الأرقام، فقد بلغ عدد المتعاملين الإقتصاديين الذين قاموا بعمليات تصدير خلال سنة 2008 نحو 869 مصدّرا و791 عام 2007.

4- **التحفيزات المتخذة قصد تمنية صادرات خارج المحروقات:** بينت أزمة 1986 خطورة الاعتماد والتركيز شبه كلي على تصدير المحروقات خاصة وانه يتميز بعد الاستقرار في أسعاره الأمر الذي يرهن العملية التنموية، فشرعت السلطات إلى الزيادة في تنويع الصادرات خارج المحروقات بالاعتماد على مجموعة منه الإجراءات لتشجيع التصدير ومنح العديد من الامتيازات والتحفيزات للمصدرين والمتمثلة في:

أ- **التحفيزات المالية:** على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في أفريل 1990 والذي جاء من أجل تكييف النظام المالي، نجد في السياق أن بنك الجزائر قد قام بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، وموازاة مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير والمتمثلة في[15]:

- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات والذي تم إنشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدر؛
- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الوطنية للتامين وضمان الصادرات.

وتكمن المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات في ثلاث عمليات يرتكز عليها التصدير[16]:

- **عملية البحث عن الأسواق الخارجية:** فالبحث عن الأسواق الخارجية يعد كتكلفة تتحملها المؤسسة، وعليه تتم في إطار ترقية الصادرات بمنح مساعدات مالية للمؤسسات تمكنها من اكتشاف ذلك.
- **عملية التحضير للتصدير:** تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض عملية الصنع أو لتمويل استثمارات كخلق فروع بالخارج.
- **عمليات التصدير:** تحتاج عملية التصدير في حد ذاتها تحتاج إلى دعم على شكل قروض والتي تسمى بقروض التصدير القصيرة أو طويلة الأجل.

ب- **التحفيزات الجبائية للتصدير**: تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق وما تتطلبه من بيئة اقتصادية حديثة، عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات وإصلاحات عديدة في إطار قوانين المالية، والمتمثلة في ما يلي:[17]

- تشريع قوانين جبائية للاقتصاديين الذين يشغلون في نفس النشاط؛
- احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعاملين في فرص الجباية(الدخل/الأملاك)؛
- تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال التحفيزات للأنشطة ذات الأولوية واستعمال الوسيلة الجبائية من اجل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة.

فالغرض من هذه التحفيزات هو ترقية الصادرات عن طريق:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع الموجه للتصدير، وحتى شراء سلع وذاو استيراد بضائع من طرف مصدر بغرض إدخالها في عملية التصدير؛
- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات، لمدة 5سنوات إبتداءا من سنة 2000على عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير وشرط إعادة استثمار الأرباح في عملية التصدير؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق من التصدير؛
- الإعفاء من الدفع الجزافي.

ج- **التحفيزات الجمركية**: بما أن لإدارة الجمارك دور بارز في تنظيم وتسيير التجارة الخارجية، بحيث تؤثر الأنظمة الجمركية بشكل فعال في ترقية الصادرات وتنميتها، وفي هذا الإطار تم منح جملة من التسهيلات متمثلة في ما يلي[18]:

- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفصل؛
- تسهيلات مراقبة البضائع؛
- تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم؛
- تسهيلات في الإجراءات الجمركية.

مما سبق، نقول أن العبرة بالتطبيق وليس التنظير فنسبة 3% تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، وكل الإجراءات والتدابير التي تم إتخاذها من طرف الدولة فشلت لتعقدها وبطئها حيث كان الهدف هو الوصول إلى 3 مليار دولار، فغياب إستراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجرة العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الإقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير، إذ تعزى إلى وجود مشكلات تنظيمية وهيكلية حرجة أسهمت في تراجع الأداء التصديري، وهي على درجة عالية من الخطورة تمس بجوهر عملية التصدير.

خامسا: التحديات والعقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل إحتياطاتها من العملة الصعبة ([19])، ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من 1996 لترفع من مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير إذ ظلت لا تتعدى 3% في أحسن الظروف. ولم تنطلق بالشكل المخطط لها،

فالأرقام تدل على وجود إنحراف ما بين الأهداف المخططة وبين الأرقام المنجزة حيث نكتشف وجود محيط غير سليم تتخلله المشاكل والعراقيل التي تعترض إنطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه، كما أن هذه العوائق والعقبات وبتوفر الإمكانات اللازمة يمكن التغلب عليها والتقليل من حدتها مع مرور الزمن، ومنه تحقيق عملية ترقية الصادرات.

وفي هذا الغضون، وبعد تسليط الضوء على واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر، يمكن ذكر الإختلالات التي تحول دون وصول المنتوج الجزائري إلى الأسواق الدولية ([20]):

1- سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة والمتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للإقتصاد الجزائري، حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة بإعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة على حد سواء لما كانت تسير في الماضي بطريقة عشوائية، وتلك الثقافة الراسبة تم تطبيقها حتى بالمؤسسات الخاصة، وبإستثناء 20 أو30 مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية فإن أغلب المؤسسات المتبقية ما زال تسييرها ضعيف جدا؛
2- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الإستغلالية، بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات؛
3- إستفحال ظاهرة الفساد الإداري، وهذا الكلام ليس مرسل أو إعتباطي بل هو موثق وله مصادره المحكمة، رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح بإعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية وإستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وكان بالإمكان تنويع مصادر الإقتصاد الوطني لولا غياب الرقابة والمتابعة، سيما وأن بنية الاقتصاد الجزائري الحالية تتكون من 60% محروقات و20% زراعة و15% خدمات و5% صناعة. لكن في حال إستثمار 286 مليار دولار بحوكمة إقتصادية (الشفافية؛ المساءلة، الإئتمان) يمكن أن تصبح المحروقات نحو 40%؛
4- البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للإستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى إستنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الإستيراد على حساب المشروعات الإستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، ومنه فإن غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين وإفتقار المؤسسات المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبير في تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك يجب التأكيد على ضرورة مرافقة المصدرين وعصرنة أساليب العمل لتشجيع النشطين في المجال؛
5- غياب التناغم والتمفصل الجيد بين المتعاملين الإقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE) حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج. ويعزو

المتخصصون ضعف صادرات الجزائر، إلى عدم نجاعة الهيئة المشرفة على تسيير تجارة البلاد الخارجية، التي من شأنها تنشيط وضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو وخارج الجزائر، ويرى خبراء جزائريون أنّ منتجات كالصناعات الغذائية سيما التمور (المرتبة 2 عالميا من حيث الإنتاج؛ والمرتبة 28 عالميا من حيث التصدير) قادرة على تحقيق مداخيل ضخمة لو ترتبط بتوظيف أحسن مما هو واقع حاليا؛

6- إقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحكم في مانجمنت ومعايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق والمواصفات الدولية، بما في ذلك المنتوجات الفلاحية والتي بالرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتوجات الأجنبية المتواجدة في الأسواق الأوروبية والعربية. وذلك على العكس في المؤسسات الكورية أو حتى المغربية حيث تساهم حصيلة صادراتها في تمويل دورتها الإنتاجية؛

7- عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية، وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لإحتياجات ورغبات الزبون، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية، أما القطاع الخاص فرداءة منتجاته تعود في غالب الأحيان إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة المخرجات بإستعمال نفس المدخلات (كما ونوعا). لذلك فإنّ التموقع الجيد للصادرات الجزائرية يتطلب وجود وعي بمعطيات المرحلة، وما يرافق عملية التكيف مع متطلبات السوق الخارجية؛

8- إرتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الإستفادة من إقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الإستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخلاتها للخارج. وبالرغم من الإعانات المقدمة من طرف الدولة فإن أسعار الصادرات الصناعية تشهد إرتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأجنبية التي تفرض منافسة شرسة في هذا المجال، ويمكن القول أن إرتفاع أسعار المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو نتيجة ضعف التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية. وفي هذا السياق فإن دخول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التطبيق والإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشكل فرصة للمؤسسة الجزائرية التي تحسن إستغلالها عن طريق الإستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا علمنا بأن جل هذه الصناعات لازالت تعتمد على الإتحاد الأوروبي في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة وتقدر بـ 1.9 ما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه بأسعار تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي؛

9- عدم إمتلاك المصدرين الجزائريين السيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية، والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم، فمثلا أبدى أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها. وهنا نطرح مسألة في منتهى الأهمية تتضمن

نجاعة منظومة المعلومات في ترشيد وتجويد القرارات الوظيفية والتسييرية المتخذة، بإعتبار أن المعلومة في بيئة الأعمال الراهنة من أثمن الأصول المفضية إلى تحقيق الميزة التنافسية. طالما أنّ تحقيق النجاح لا يتأتى دون فهم أفضل لراهن أسواق التصدير ورهاناتها، من شأنها أن تمكّن المصدرين من إستغلال الفرص المتوافرة على مستوى الأسواق الخارجية، ومن هنا فالضرورة ضاغطة لإنشاء نظام معلومات وطني (اليقظة والترصد: Système de Veille)؛

10- عدم إقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقد المشروعات المشتركة كسيرورة إستراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات في صورة التمور والآجر والمنسوجات والأفرشة والأحذية وتركيب السيارات والصناعات الغذائية وغيرها. حيث أنّ هناك جوا من المخاوف غير المبررة لدى فريق من المتعاملين المحليين إزاء إقتحام الأسواق الخارجية بهذه الإستراتيجية التي أثبتت نجاعتها في عديد من الدول وخاصة في مجال إستقطاب التكنولوجيات الحديثة، ومنه تأمين إنتاج محلي مطابق للمعايير الدولية على نحو يدعم تنافسيتها على المستوى الدولي؛

11- نقص الدعم اللوجيستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل والمناولة، حيث يشكو مصدرون من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن وللدلالة على ذلك، يكفي الإستدلال بعجز الحكومة الجزائرية عن تصدير نصف مليون طن من التمور، ويتعلق الأمر بتعذّر تصدير كميات كبيرة من أجود أنواع التمور الرائجة عالميا (دقلة النور)، لذلك فالشيء المطلوب هو ضرورة تسريع وتيرة الإهتمام بتوفير الأدوات اللوجستية وتوابعها؛

12- غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بروافدها الحيوية (الإداري، التكتيكي، البيئي، الإلكتروني، الإبداعي، ... إلخ)، وقصر النظر الإستراتيجي Myopie Stratégique لدى المسيير الجزائري أدى إلى إغفال إنتهاج الأساليب الحديثة في مجال المانجمنت والماركتينغ على غرار: إدارة العلاقة مع الزبون CRM، إدارة المعرفة التسويقية MKM، إدارة الجودة الشاملة TQM، المقارنة المرجعية BM، إعادة الهندسة RE، إدارة سلسلة الإمداد SCM ... إلخ، ما يشكّل معضلة حقيقية إذ أدى ذلك إلى ما جعل عديد المنتجات الجزائرية تعجز عن إيجاد موضع قدم لها في إقتحام الأسواق العالمية، في وقت ينادي متخصصون بمضاعفة عمليات التسويق الدولي لصرف الفائض الإنتاجي.

كل هذه الأمور، بالإضافة إلى عوامل أخرى لا يسع ذكرها لتشعب متغيرات الموضوع وهلامية حيثياته (غياب الإستقرار السياسي والأمني والإجتماعي خلال العشرية السوداء تحديدا) تمخضت عن ميلاد ظاهرة تسمى الفجوة التصديرية أو الإغتراب التصديري (كوريا الجنوبية: 95% من الصادرات عبارة عن سلع صناعية عالية التقانة؛ الجزائر: 97% من الصادرات عبارة عن نفط وغاز)، كما أدت إلى غياب ثقافة التصدير لدى المنتجين المحليين، مما نتج عنه مناخ غير مشجع على تطوير نشاط التصدير ببلادنا، وعجز المصدر الجزائري عن إستغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية .

سادسا: الحلول الفنية لدعم المنتج الوطني:

1- نموذج (منفعة ، مصلحة ، ربح) واقعي استشرافي.
2- فكرة السوق والمزايا النسبية – ما يجب انتاجه وما يجب استيراده.
3- قواعد البيانات وفكرة اليقظة الاستراتيجية – بوابة المنتج المحلي.
4- فكرة رصد الأسعار والاستحواذ على الأصول في مناطق الأزمات.
5- نموذج النمو المبني على الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص.
6- التشريع في دفاتر شروط اقامة المساحات التجارية الكبرى لصالح المنتج المحلي.
7- الدعم الفني والمخبري للعلامة التجارية الجزائرية.
8- تشريع التبادل الالكتروني : تجارة ، فوترة ، توقيع ، تسديد.
9- إدارة السوق الموازية واحتواء سوق السلع المقلد.
10- فكرة ترويج المنتج المحلي : داخليا وخارجيا.

خاتمة:

إن أهم النتائج الممكن التوصل إليها، هي أن الصادرات غير النفطية بقيتتسجلنسباهامشيةفيالصادراتالإجمالية الجزائرية،وهـــــذاأدى إلىضعفمساهمتهافيالناتجالمحليالإجمالي،بسببضعفالنشاطالإقتصاديفيالقطاعغيرالنفطيلعدمقدرةالدولةعلىالتصـــديرمنجهة،والتوجه المتزايدنحوالإستيرادمنطرفالقطاعينالخاصوالعامبدلاالتوجهللتصديرو إنتاجسلعتصديريةجديدة.و قد أدىهذاالوضع إلى تسجيل عجز فيالميزانالتجاريفيالقطاعغيرالنفطي.

قد تؤدي إستراتيجية تنويع الصادرات بنسبة كبيرة إلى إرتفاع و زيادة عروض الصادرات، لأن الطلب الخارجي سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعريةو مرونة داخلية. و هو ما يكسب الإقتصاد نوعا من الثبات لمواجهة تذبذب الأسعار العالمية و تقلبات الأسواق الدولية. كما أن تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب توفر الإستقرار السياسي والقدر الكاف من رأس المال البشري، و وجود وعي و ثقافة لدى المواطنين حول ضرورة الإدخار، و الإخلاص في العمل، ووجود علاقة قوية بين الدولة و الإقتصاد و البحث العلمي، تستهدف إرساء و تقوية قاعدة البحث و التطوير وإستخدام التكنولوجيا الرائدة و الربط بين سياسات التصنيع والتكنولوجيا و التجارة الخارجية.

ورغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالتصدير، على إثر إنخفاض أسعار النفط في السوق العالمي إلى ما دون 10 دولار للبرميل سنة 1986، إلاّ أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الإقتصادية، إلى جانب ضعف ديناميكية النشاط الفلاحي والصناعي في الإنتاج، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ، لهذا لابد من ترقية الصادرات خارج قطاع الطاقات الأحفورية، من خلال تقوية القدرة التنافسية السعرية (التكلفة)؛ النوعية (الجودة)؛ الفنية (التقانة) للمنتج الوطني في الأسواق العالمية،

بإنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليفوذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالمية، وكذا توجيه الإستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية كالتمور وزيت الزيتون والطماطم الصناعية وغيرها.

وبناء على النتائج نقدم التوصيات التالية:

- يجب تطوير مستوى تدخل ومرافقة وزارة التجارة بوكالاتها ودواوينها ومجالسها ومراكزها الوصية للمتعاملين الاقتصاديين، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، وتثمين صفقات التصدير، حيث ترافقهم في إستكشاف الأسواق الخارجية وذلك بإحضار الدعم المالي واللوجيستي والإعلامي والتأطير الفني عند مشاركتها في التظاهرات والمعارض الدولية.
- حصر المزايا التنافسية للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات و إعطائها الأولوية في البرامج التنموية. و تنشيط النشاط الإقتصادي خارج قطاع الطاقة، من خلال توسيع قاعدة القطاعات الإنتاجية التصديرية خاصة قطاع الصناعات التحويلية.
- الإهتمام بالبحث و التطوير لتطوير التقنية التي تدخل في تغيير هياكل الإنتاج و التجارة الخارجية.
- توفير المناخ الإستثماري المناسب لجلب الإستثمارت الأجنبية المباشرة، و ترقية الشراكة للمؤسسات الناشطة في المجال غير النفطي.
- بذل المزيد من الجهود لتنمية الصادرات غير النفطية، مثل رفع مستويات الجودة الإنتاجية و الإهتمام بالمنتج و تحسين تغليفه و تنميطه و تكييفه مع رغبات الأفراد و مع المعايير الدولية و مستوفيا لشروط المنافسة العالمية.
- تقديم الدعم الفني للمصدرين، الذي يشمل جميع الخدمات المساندة للقطاع التصديري كالأبحاث و البيانات و المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية و التعريف بأحدث الأساليب التسويقية و القوى البشرية المؤهلة المتخصصة في التصدير.
- يجب زيادة الاهتمام والتركيز على قطاع الصناعة والتركيز من أجل الوصول إلى قاعدة إنتاجية والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها كل من القطاعين، لان ذلك شرط لنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام؛
- ضرورة الاهتمام برفع مستويات الجودة الإنتاجية وتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتج مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية؛
- ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير، حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الأسواق العالمية واتجاهات المنافسة بها، وبالتالي التمكن من رسم سياسة تصديرية بناءا على معلومات دقيقة؛
- تبني قرارات وإرادة سياسة سياسية لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الجزائرية لجعلها قادرة على المنافسة بدل التستر وراء الإجراءات الحمائية، ومن الضروري أن تنبع هذه المجهودات من إستراتيجية واضحة المعالم ومبنية على منهج واضح وموجهة بأهداف قابلة للقياس على الصعيدين المحلي والدولي.

الهوامش والاحالات

[1]التنير سمير، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص: 08.

[2] رسن سالم عبد حسن، إقتصادات النفط، الجامعة المفتوحة، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص: 85.

[3] عبد الله إبراهيم سعد الدين، دور الدولة في النشاط الإقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة و نظرة مستقبلية، سلسلة كتب المستقبل العربي بعنوان دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1998 ، ص: 144.

[4]التنير سمير، التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

[5]معروف هوشيار، تحليل الإقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 84.

[6]حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، الجزائر، 2012–2013، ص119.

[7]محمد براق، عبيلة محمد، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الرابع، 2006، ص128.

[8]علي فلاق، **البدائل المتاحة لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي :انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، جامعة المدية، يومي 07–08اكتوبر2015، ص4.

[9]المرجع السابق، ص5.

[10]جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد7العدد2، جامعة غرداية،2014،ص 48.

[11]سامي خليل، الإقتصادالدولي،الكتابالأول،دارالنهضةالعربية،القاهرة، 2005 ، ص: 708.

[12]نوريمنيرو لجلطإبراهيم،المؤسساتالإقتصاديةالجزائريةو إشكاليةالتصديرخارج المحروقات،الملتقىالدوليالرابعحولالمنافسةوالإستراتيجياتالتنافسيةللمؤسساتالصناعية خارجالمحروقات،جامعةحسيبةبنبوعلي،الشلف،10/9 نوفمبر2010 ، ص:07.

[13]بن نافلة قدور، واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدرة (دراسة ميدانية)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر العولمة و إقاصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009، ص ص: 225–226.

[14] – قراءة حوصلية، أنظر إلى:

– حوار مع وزير التجارة مصطفى بن بادة، نراهن على تعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات، (http://www.radioalgérie.dz)، 05–06–2010

– أوراق من اليوم الإعلامي حول المنطقة العربية للتبادل الحر، (www.algex.dzhttp://)،03–08–2010

[15]مولاي عبد القادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص87.

[16]ايزام خالد، **ترقية الصادرات خارج المحروقات: الإجراءات–الوسائل–الأهداف خلال العشرية 1990–2000**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص ص45–48.

[17]مولاي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص90.

[18]مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص:تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010–2011، ص110.

– وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 01، 2002، ص ص.11–12

[19] – الخبير الاقتصادي الجزائري الدكتور عبد القادر مشدال في حوار مع يونايتد برس انترناشونال (http://www.alquds.co.uk)، 27-12-2010:

[20] – عملية تحليل محتويات ومضامين المشكلات تمت بالإستعانة بالمادة العلمية التالية:

– حوار مع الخبير عبد المجيد بوزيدي، يعيب تعدد مصادر إتخاذ القرار (http://www.elkhabar.dz)،26-02-2011

– الخبير بشير مصيطفى، ضعف بنية الصادرات الجزائرية، من المسؤول؟ (http://www.echoroukonline.com)،18-06-2008

– عراقيل متعددة تعيق التصدير (www.ech-echaab.nethttp://)،30-03-2010

– نقص الترويج والدعم اللوجستي وقلة الحماية الصحية أهم المشاكل (http://www.al-fadjr.com)،28-06-2010

– عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو إقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة إقتصادية تقييمية حول الجزائر)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 46، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص ص.96-97

– بن ناجي حسين، تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 31، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص ص.76-77